



استخدام مؤشرات التحليل المالي في التحليلات الاقتصادية لنشاط الصناعة التحويلية

اعداد

محمد خضر ياسين / مدير حسابات اقدم

2022

المقدمة

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الاقتصاد الرأسمالي ، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن نقاط الضعف والقصور لبعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة ، الأمر الذي أضر بالمخططين والمساهمين والمقرضين وكل متخذي القرار على حد سواء ، وحداً بالمشرّع إلى التدخل ، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات ، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة ، وهي وظيفة التحليل المالي .

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستخدميهِ ، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها ، وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية كبيرة . لقد شهد العالم في نهاية الالفية الثانية مظاهر واحداث هامة مترابطة تمثلت في نظام العولمة وما انطوى عليه من هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة وازالة الحواجز عبر الحدود القطرية لتعبر منها السلع والخدمات والاستثمارات بحرية وكذلك تطور الاسواق المالية وتربطها الى حد انه اذا ما اصاب احدها حدث ما سرعان ما نجد له تأثير على الاسواق المالية الاخرى .

لقد زادت أهمية التحليل المالي في الوقت الحاضر نتيجة انفتاح السوق وزيادة حجم الاستثمارات المطروحة في الأسواق العالمية وما نتج عنه من زيادة حاجة المخططين والمستثمرين والمقرضين الذين يمثلون الشريحة العظمى من مستخدمي البيانات المالية إلى مؤشرات مالية توضح العائد الاقتصادي الممكن أن يحققه الاستثمار .

في هذه الدراسة سنتطرق إلى أهم الطرق والأساليب الخاصة بالتحليل المالي والاقتصادي والتي تساعد المخططين في اتخاذ القرار .

. . . والله الموفق ،

أهمية الدراسة:

لقد شهدت الأسواق العالمية في العقود الثلاثة الأخيرة انفتاح كبير وعلاقات اقتصادية واسعة وساعد على ذلك التقدم التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصالات الذي نتج عنه إمكانية تناقل المعلومات بسرعة فائقة داخل قرية صغيرة . وفيما يخص المخططين فأنهم بحاجة إلى بيانات مالية للوحدات الاقتصادية ونسب مالية تفسر تلك البيانات لكي تمكنهم من إجراء تقييم الوضع المالي والاقتصادي للشركة واتخاذ السياسات اللازمة للنهوض بمستوى أداء القطاع.

الإشكالية:

تتمثل إشكالية الدراسة في كون الأرقام والبيانات التي تعكسها الحسابات الختامية والميزانية العمومية بحد ذاتها هي أرقام صماء بالنسبة للمستخدمين وخصوصاً للمستخدمين غير العاملين في المجال المحاسبي والاقتصادي لذلك فهي تحتاج إلى استنتاج وبيان مدلولات العلاقات فيما بين فقرات تلك القوائم المالية وعرضها بصيغة تكون مفهومة من قبل المستخدمين على كافة مستوياتهم وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي والاقتصادي المختلفة وبما يساعد على أعتاء صورة واضحة عن كفاءة الأداء المالي والاقتصادي للشركة تساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات في كافة المجالات .

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي والاقتصادي للمنشآت من خلال توفير مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية التي تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات وتحديد نقاط الضعف لتمكين الشركة من الاستمرار في ممارسة نشاطها.

منهجية الدراسة:

لقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الفقرات الواردة في الحسابات الختامية والميزانيات العمومية للوحدات الاقتصادية والتي يتم أعدادها حسب النظام المحاسبي الموحد ومن ثم استنباط المؤشرات المالية التي تعيد المخططين ومتخذي القرار .

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمانية: السنوات المالية (2014-2019) .
2. الحدود المكانية: نشاط الصناعة التحويلية للقطاع العام.